إطار مقترح لترشيد سياسة الدعم النقدى كأداة لأقتصاد السوق الاجتماعي لتفعيل جهود التنمية البشرية

(دراسة مقارنة مع بعض التجارب الأوروبية)

رسالة مقدمة من الطالب

هشام محمدي عمر الجابى

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس

١٩٨٣

دبلوم في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس

٢٠٠٦

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس

٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٨

صفحة الموافقة علي الرسالة

إطار مقترح لترشيد سياسة الدعم النقدى كأداة لأقتصاد السوق الاجتماعي لتفعيل جهود التنمية البشرية

(دراسة مقارنة مع بعض التجارب الأوروبية)

رسالة مقدمة من الطالب
هشام محمدي عمر الجابى

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ـ ١٩٨٣
دبلوم في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠٠٦
ماجستير في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع:

١ -ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ـــ والوكيل السابق لكلية التجارة – جامعة عين شمس

٢ -ا.د/سهير عادل العطار

أستاذ علم الاجتماع ــ كلية البنات – جامعة عين شمس

٣ -ا.د/ مصطفي إبراهيم عوض

أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بقسم العلوم الإنسانية البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس

٤ -ا.د/شريف محمد علي

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة ـــ كلية التجارة - جامعة السادات

٢٠١٨

إطار مقترح لترشيد سياسة الدعم النقدى كأداة لأقتصاد السوق الاجتماعي لتفعيل جهود التنمية البشرية

(دراسة مقارنة مع بعض التجارب الأوروبية)

رسالة مقدمة من الطالب

هشام محمدي عمر الجابى

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ـ ١٩٨٣

دبلوم في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس ـ ٢٠٠٦

ماجستير في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١-١.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ـــ والوكيل السابق لكلية التجارة

جامعة عين شمس

٢-١.د/سهير عادل العطار

أستاذ علم الاجتماع ــ كلية البنات

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٨

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٨ موافقة الجامعة / /٢٠١٨

٢٠١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى

النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا

عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا

إهداء

أهدى هذا الجهد المتواضع الي أمى رحمها الله وجزاها خير الجزاء لما قدمته من جهد وعناء حتى أتم تعليمى أنا و أخوتى.

وإهداء متصل الي والدى عليه رحمة الله الذى تحدى الأمية وذهب الي مدرسة ليلية لينهل من نورالعلم ويحظى بشرف العمل فكان نعم القدوه والمثل .

كما أهديه إلي أحباء قلبى و زهور حياتى زوجتى وأولادي ومحمد فيصل جزاهم الله عنى خير الجزاء ولهم مني كل شكر وعرفان وأمتنان.

شكر و تقدير

أتوجة إلي الله عز وجل بالحمد والثناء الذى هدنا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

ويسعدنى أن أتقدم بالشكر العميق للأستاذ الدكتور: أحمد مندور، أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة، جامعة عين شمس، لإشرافه على الرسالة منذ بدايتها وتحمله الكثير والكثير ولتوجيهات سيادته التي لها الفضل فى إنجاز هذه الرسالة بالصورة التى أتمناها.

كما أتقدم بخالص الشكر والثناء واليود للأستاذ الدكتور: سهير العطار، أستاذ الإجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس، فدادني شرفا قبول سيادتها الإشراف على هذه الرسالة.

ويسعدنى أن أخص بالشكر السادة المحكمين على هذه الرسالة وأن أتقدم بالشكر العميق للأستاذ الدكتور: مصطفى إبراهيم عوض، أستاذ الإجتماع بمعهد الدرسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس والأستاذ الدكتور: شريف محمد على، أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة، جامعة السادات، فلهم منى كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم خالص الشكر والتقدير لأسرة معهد الدرسات والبحوث البيئية ،عمالاً وموظفين وأستاذة وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور: هشام القصاص، عميد المعهد.

الباحث،،،

المستخلص

هدفت الدراسة إلى طرح إطار يتم من خلاله ترشيد سياسة الدعم النقدى معتمداً على الدور الذى يمكن أن تقوم به المؤسسات غير الحكومية وهى من أهم ركائز إقتصاد السوق الإجتماعى بتوسيع قاعدة المستفدين من الدعم النقدي وذلك بهدف تفعيل الجهود المبذولة فى مجال التنمية البشرية ووفاء الدولة بمسئوليتها الإجتماعية مستخدما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك فى ضوء تجربتين للدولة الألمانية التجربة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية والتجربة الثانية بعد إنهيار حائط برلين وإتحاد ألمانيا الغربية والشرقية مستخدما المنهج الإستقرائي لجمع الحقائق وتفسيرها وإستخلاص دلالتها خلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٨ والفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩.

وقد توصلت الدراسة إلى ديمومة المعوقات الاساسية للتنمية البشرية المتمثلة فى إرتفاع معدلات الفقر والأُمية والتسرب من التعليم وتدنى مقومات البيئة الصحية متمثلة فى نوعية مياه الشرب والصرف الصحى والغذاء بالاضافة إلى إرتفاع معدلات التلوث والامراض المزمنة وضعف قدرة المؤسسات غير الحكوميه على الحد من الآثر السلبى لإقتصاد السوق الحر وعدم وجود إستراتيجية واضحة لإستدامة الموارد البشرية.

إلا إن هذا الطرح يتطلب تبنى الحكومة إستراتيجية تقوم على برنامج عمل محدد بفترة زمنية تعمل على معدلات الفقر والأمية والتسرب فى التعليم علي أن يمول هذا البرنامج من الموازنة العامة للدولة في تنفيذه علي المؤسسات غير الحكومية ومتضمن خطة لتحسين الرعاية الصحيه ونوعيه الغذاء وكذلك السيطرة على التلوث وخفض معدلاته ودعم الحريات العامة والمشاركة فى الحياة السياسية بتفعيل دور الأحزاب والنقابات والجمعيات الحقوقية والخيرية وطرح القضايا القومية على هذه المؤسسات لمناقشتها ووضع تصورات للحلول الممكنة لها وعلى رأسها قضايا التعليم والتدريب والشفافية والعولمة.

ملخص الدراسة

أولاً: مقدمة الدارسة

البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها إلتزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية ثم توجيهها إلى إستثمارات عالية الإنتاجية، كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم ، وقد كان ثمار ذلك أن حققت إقتصاديات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدماً.

وقد ساهمت تنفيذ العديد الإصلاحات الإقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة وهما من أهم المشكلات التي تعوق جهود التنمية البشرية وذلك في ظل نظام إقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة ، ومن خلال الإصلاحات الإقتصادية تعتمد علي إعادة الهيكلة وإستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى إعتماد سياسة الخصخصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات وإهمال الإعتبارات الإجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية له إنعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي انتشار ظاهرة الفقر بين قطاع واسع من المواطنين.

ومن أهم النماذج التي طرحت لتلافي عيوب إقتصاد السوق سواء كان حر أو مختلط هو إقتصاد السوق الإجتماعي، ومفهومه أنه نظام إقتصادي سياسي إجتماعي يتحدد بتقاطع المصالح للفئات الإجتماعية من جهة وتقاطع الجزء من

الفائض الإقتصادي المخصص للتوسع الإستثماري والتنمية الإقتصادية والأمن الوطني والخدمات الإجتماعية مع التنمية البشرية أي أنه نظام إقتصادي يهدف الي تخفيف الأعباء المعيشية، ويؤمن هذا النظام للفئات الإجتماعية والعاملة بأجر الخدمات الأساسية ويسهل الحصول عليها ويوفرها للأفراد والمواطنين، بالتالي فهو نظام يستخدم آليات السوق ويستفيد من مزاياها مع التحكم فيها إقتصادياً وإجتماعياً وضبطها والحد من تقلباته ومعالجة تشوهه وتحقيق التنمية الإقتصادية بهدف تمكين المواطن ، ومن أهم اليات هذا النموذج هو الدعم.

ويعد الدعم أحد أهم أدوات السياسة الإقتصادية التي تستخدمها الحكومة لمتابعة آليات السوق بغرض تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية في خطط التنمية، أما في نظام إقتصاد السوق الإجتماعي تكون الوظيفة الأساسية للدعم تمكين المواطن بمعنى تأهيله للأستفادة من عوائد التنمية الاقتصادية ويأتي هذا التمكين من برامج التنمية البشرية.

وينقسم الدعم إلى نوعين رئيسيين هما الدعم العيني والدعم النقدي، ويبوب في الموازنة العامة للدولة تحت بند الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية، وقد بلغ هذا البند ٣٣١ مليار جنيه بنسبة ١٩,٨% من إجمالي الإنفاق العام بالموازنة العامة للدولة (جمهورية مصر العربية) وذلك في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، وعلي الرغم من ذلك فقد أرتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر الي ٢٥,٢%.

أي أننا أمام حالة تستوجب البحث والتحليل لإيجاد إطار مقترح لتفعيل منظومة الدعم يعمل علي إيجاد تنمية بشرية حقيقية من خلال معالجة معوقات التنمية البشرية .

ثانياً: مشكلة الدراسة

إذا نظرنا إلي مخصصات بند الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية وإرتفاعها من ١٣٢ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ بنسبة بلغت ٢٢,٣% من إجمالي الإنفاق العام بالموازنة العامة للدولة (جمهورية مصر العربية) لتصل إلى ٣٣١ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بنسبة ١٩%، مقارنة بارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر علي مستوي الجهورية من ٢٦,٣% عام ٢٠١١ إلي ٢٧,٨% عام ٢٠١٦ نجد أننا أمام ظاهرة ترتفع فيها مخصصات الدعم وعلي الرغم من ذلك يرتفع أعداد الفقراء، وهذه الحالة تستوجب البحث والتحليل والعمل علي تفعيل الجهود المبذولة للوصول إلي تنمية بشرية حقيقية تنقل مصر من المستوي المتوسط طبقاً للتقرير الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ عن مؤشر التنمية البشرية الي المستوي المرتفع على أقل تقدير، وتحديها الأول في ذلك ظاهرة الفقر، وذلك من خلال تفعيل آليات إقتصاد السوق الإجتماعي وخاصة الدعم النقدي.

ثالثاً: أهمية الدراسة

أ. الأهمية العلمية :

هي الوصول إلي إطار مقترح يمكن من خلال هذا الإطار توجيه الدعم النقدي في الموازنة العامة للتنمية البشرية للتغلب علي عقباتها وتحقيق خيارتنا.

ب. الأهمية العملية :

هي تحليل التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية وأيضاً بعد إنهيار حائط برلين كتجربة رائدة للتعرف علي أنسب الوسائل التي يمكن من خلالها الربط بين البرامج واليات التنفيذ.

رابعاً: فروض الدراسة

الفرض الأول : هناك علاقة ذات دلالة بين زيادة حجم الدعم النقدي في الموازنة العامة وإرتفاع مؤشر التنمية البشرية.

الفرض الثاني : هناك علاقة ذات دلالة بين ترشيد سياسة الدعم النقدي والحد من ظاهرة التسرب من التعليم.

الفرض الثالث : هناك علاقة ذات دلالة بين تفعيل برامج الدعم النقدي ومكافحة ظاهرة الأمية.

خامساً : أهداف الدراسة

١. **تبني إطار لسياسة الدعم النقدي يهدف إلي تفعيل آليات إقتصاد السوق الإجتماعي ويدعم جهود التنمية البشرية .**
٢. **إتاحة الفرصة أمام أكبر عدد من المواطنين للإختيار بين عدة بدائل لتحديد مستقبلهم والإستمتاع بثمرة جهودهم .**
٣. **دعم الجهود المبذولة التدريب والتأهيل وإعداد الكوادر الفنية والدفع في إتجاه الميزات القومية في مجال الإنتاج .**

سادساً: منهجية الدراسة

إستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للقيام بدراسة الظاهرة على المستوى العلمي والعملي لتقييم أثر هذه الظاهرة إقتصادياً وإجتماعياً من خلال التحليل الكيفي، وكذلك إستخدام التحليل الكمي للوصول لبيان رقمي يفيد في قياس الظاهرة .

سابعاً : خطة الدراسة

يتم إجراء الدراسة من خلال ستة فصول وفيها يعتمد الباحث على البيانات الثانوية من خلال الإطلاع على بحوث وتقارير ومراجع ودوريات في مجال الدراسة بالإضافة إلى بيانات أولية خاصة بالدعم بصفة عامة ، وكذلك ظاهرة الفقر ومؤشرات التنمية البشرية والثاني عملي يتم من خلال دراسة مقارنة لتجربة جمهورية ألمانيا الإتحادية كأحد الدول الأوروبية الرائدة في الأخذ بنظام إقتصاد السوق الإجتماعي .

ثامناً: النتائج

جاءت هذه الدراسة مكملة للدراسات المرجعية حيث هدفت إلى إيجاد وسيلة لتفعيل الدعم النقدى من خلال إيجاد أساليب مناسبة لإجراء تقييم نوعى لجهود التنمية البشرية وكذلك المساهمات التى تقدمها لمعالجة قضايا الفقر والأمية وتسرب من التعليم وقد شملت الدراسة على العديد الدراسات المرجعية والتقارير الاحصائية وإنتهت الى عدة نتائج:

1. **ديمومة المعوقات الأساسية للتنمية الإقتصادية المتمثلة فى إرتفاع معدلات الفقر والأمية والتسرب من التعليم وتدنى مقومات البيئة الصحية متمثلة فى نوعية مياه الشرب والصرف الصحى والغذاء بالاضافة إلى إرتفاع معدلات التلوث والأمراض المزمنة.**
2. **ضعف دور النقابات العمالية والمهنية وغيرها من المؤسسات غير الحكومية فى فرض أجندتها لسد الفجوة بين نوعية التعليم بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة وإحتياجات سوق العمل ، بالاضافة إلى نوعية التاهيل والتدريب المقدم لهذه العمالة.**

٣. إنخفاض انتاجية رأس المال بصفة عامة وإنتاجية رأس المال البشرى بصفه خاصة والإعتماد على الإقتصاد الريعى وضعف الإستثمارات والخلل فى توزيع الناتج القومى وغياب الشفافية.

٤. عدم وجود إستراتيجية واضحة لإستدامة الموارد البشرية والطبيعية مما يضعف مساهمتها فى الناتج القومي ويجير على حق الأجيال القادمة فيها.

تاسعاً: التوصيات

١. تبنى الحكومة والمؤسسات غير الحكومية إستراتيجية تقوم على برنامج عمل محدد بفترة زمنية تعتمد على خفض معدلات الفقر والأمية والتسرب من التعليم ، ويعتمد هذا البرنامج فى تمويله على الموازنة العامة للدولة متضمناً خطة لتحسين الرعاية الصحية ونوعية الغذاء وكذلك السيطرة على التلوث وخفض معدلاته.

٢. دعم الحريات العامة والمشاركة فى الحياة السياسية بتفعيل دور الاحزاب والنقابات والجمعيات الحقوقية والخيرية وطرح القضايا القومية على هذه المؤسسات لمناقشتها ووضع تصورات للحلول الممكنة لها وعلى رأسها قضايا التعليم والتدريب والشفافية والعولمة.

٣. ترشيد الإقتراض وخاصة الإقتراض من الخارج وقصر الإقتراض الخارجى على دعم التحول من الإقتصاد الريعى الزبائنى إلى الإقتصاد الإنتاجى التنافسى.

٤. تحفيز الاستثمار فى العنصر البشرى والبيئة المحيطة به من خلال برنامج للتنمية البشرية المستدامه فعملية التنمية الإقتصادية يقوم على العنصر البشرى وعوائدها له.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١-٣
الإطار النظري للدراسة.	٥
أولاً : مشكلة الدراسة.	٧
ثانياً : أهمية الدراسة.	٧
ثالثاً : فروض الدراسة.	٧
رابعاً : أهداف الدراسة.	٨
خامساً : منهجية الدراسة.	٨
سادساً : خطة الدراسة	٨
سابعاً : الدراسات المرجعية	٩-١٤
ثامناً : التعقيب على الدراسات المرجعية	١٥
هوامش الإطار النظري للدراسة.	١٧-١٨
الفصل الأول : مقدمة عن إقتصاد السوق .	٢١
المبحث الأول : إقتصاد السوق الحر .	٢٣
أولاً : النظم والنظريات الإقتصادية .	٢٥-٣٩
ثانياً : إقتصاد السوق	٤٠-٤٥
المبحث الثاني : خفاقات السوق الحر	٤٧
أولاً : عيوب إقتصاد السوق الحر	٤٩-٥٠
ثانياً : إخفاقات إقتصاد السوق الحر	٥١-٥٣
هوامش الفصل الأول	٥٥-٥٦